ITUGSR
ONLINE2021

الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2021

التقرير النهائي للأنشطة الإقليمية (الدول العربية)

المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية
و الحوار الاقتصادي الإقليمي
لمنطقة **الدول العربية**

3-2 يونيو | الساعة 15:00-12:00 (بتوقيت وسط أوروبا الصيفي)

www.itu.int/gsr21-arb

© 2021 ITU
الاتحاد الدولي للاتصالات

جدول المحتويات

جدول المحتويات **2**

شكر وعرفان **3**

1 مقدمة **3**

2 المشاركة والوثائق **4**

3 الافتتاح **4**

4 جلسات المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية (RRR) **7**

مشاورة بشأن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات (BPG) الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021: الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها 7

الجلسة 1 للمائدة المستديرة: فهم التنظيم التعاوني من أجل تحقيق التوصيلية الشاملة 7

الجلسة 2 للمائدة المستديرة: سياسة وتنظيم المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة التطبيقات الرقمية في المنطقة العربية 8

5 جلسات الحوار الاقتصادي الإقليمي (RED) **11**

الجلسة 1 للحوار الاقتصادي الإقليمي: أوجه التقدم في الاستراتيجيات التنظيمية والاقتصادية والتمويلية في العصر الرقمي - الممارسات في الدول العربية 11

الجلسة 2 للحوار الاقتصادي الإقليمي: السياسات واللوائح والنهج الاقتصادية للتحول الرقمي في الدول العربية.. 13

6 الاختتام – الملخص والاستنتاجات **15**

شكر وعرفان

أعد هذا التقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). ويود المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات أن يعرب عن تقديره للمداخلات رفيعة المستوى المقدمة من **السيد ستيفن بيرو**، نائب مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، الاتحاد الدولي للاتصالات؛ و**سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي**، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية - جامعة الدول العربية، و**سعادة الدكتور زين الدين بلعطار**، رئيس الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات (AREGNET) ورئيس مجلس هيئة تنظيم البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE) - الجزائر والسيدة **ميرسي وانجاو**، ، رئيسة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات والمدير العام بالإنابة لهيئة الاتصالات في كينيا (CA Kenya).

بالإضافة إلى ذلك، يود الاتحاد أن يعرب عن امتنانه لمنسقي اللجنة: السيدة يوليا لوزانوفا، كبيرة مسؤولي البرامج، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، والسيدة كارمن برادو-فاغنر ، كبيرة مسؤولي البرامج، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد.

أخيراً، يوجه الاتحاد الشكر إلى جميع أعضاء لجنة البرنامج الذين جعلوا هذا الحدث ممكناً: للسيد عادل درويش، مدير المكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، والسيدة صوفي مادنز، رئيسة شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، الاتحاد الدولي للاتصالات/مكتب تنمية الاتصالات، السيدة كارمن برادو-فاغنر، مسؤولة كبيرة، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، والمهندس مصطفى المهدي، مسؤول برامج بالمكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، لتنسيق محتوى هذا الحدث وعقده بدعم من السيدة سيليا بيليه، مستشارة، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، والسيدة تمايتي كوندي، مساعدة إدارية، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، الاتحاد الدولي للاتصالات؛ السيدة ميريام نبيه نجيب، مساعد إداري أول، المكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، والسيدة آني شقرا، مستشارة، المكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية.

1 مقدمة

عقدت المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 (RRR-ARB21) والحوار الاقتصادي الإقليمي (RED-ARB21) لمنطقة الدول العربية عن بعد في الفترة **2-3 يونيو 2021، الساعة 12:00-15:00 (بتوقيت غرينيتش 2+ (توقيت وسط أوروبا الصيفي))**.

وقد نُظمت المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في سياق الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 بشأن " التنظيم من أجل التحول الرقمي - تسريع وتيرة التوصيلية الشاملة والنفاذ والاستخدام الشاملَين".

ونُظمت هذه الفعاليات بالتعاون مع جامعة الدول العربية (LAS) والشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات (AREGNET) ومجلس التعاون دول الخليجي العربي (GCC) وبدعم من رابطة مشغلي الهواتف المتنقلة (GSMA) ومجلس اتصالات جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (SAMENA) وكيانات إقليمية ودولية أخرى. وقد أتاح الحدث فرصة فريدة لجميع أصحاب المصلحة لتبادل المعارف والخبرات حول الموضوعات التنظيمية والاقتصادية بشكل نشط لتعزيز الشراكات الفعالة للنهوض بالتوصيلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهيئة بيئة تمكينية لتوفير توصيلية مفيدة وشاملة في المنطقة العربية.

وتضمنت الموضوعات الرئيسية التي تناولتها المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 ما يلي:

- المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (BPG): الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها؛
- استكشاف وجهات النظر الإقليمية بشأن التنظيم من أجل التحول الرقمي - تسريع وتيرة التوصيلية الشاملة والنفاذ والاستخدام الشاملَين؛
- سياسة وتنظيم المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة التطبيقات الرقمية في المنطقة العربية.

وسلط الحوار الاقتصادي الإقليمي (RED-ARB21) الضوء على:

- الجوانب والنماذج الاقتصادية والمالية للنظام الإيكولوجي الرقمي الناشئ، وذلك لتوفير عدة أشياء من بينها، منصة لمواجهة التحديات والفرص الناشئة في المنطقة؛
- أوجه التقدم في الاستراتيجيات التنظيمية لحساب التكاليف وتحديد السعار فيما يتعلق بممارسات العصر الرقمي في منطقة الدول العربية؛
- السياسات واللوائح والنُهُج الاقتصادية للتحول الرقمي في منطقة الدول العربية.

2 المشاركة والوثائق

حضر المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية والحوار الاقتصادي الإقليمي لمنطقة الدول العربية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 أكثر من 112 مشاركاً من 18 دولة عضواً من المنطقة العربية و13 دولة عضواً من مناطق أخرى، بما في ذلك ممثلو إدارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئات التنظيمية الوطنية (NRAs) من الدول الأعضاء في الاتحاد فضلاً عن ممثلين عن وزارات وهيئات تنظيمية إقليمية والقطاع الخاص والرابطات التنظيمية والأوساط الأكاديمية. وتم بث الحدث أيضاً على الهواء على Twitter وYouTube.

وقد عُقدت المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية والحوار الاقتصادي الإقليمي لمنطقة الدول العربية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 في نسق افتراضي بشكل كامل. وتُتاح جميع العروض التي قُدمت خلال الحدث في شكل إلكتروني على الصفحة الإلكترونية للحدث هنا. وقد تم دعم الحدث بخدمة العرض النصي للحوار باللغة الإنجليزية وأجري باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية مع ترجمة فورية. كما تتاح تسجيلات الفيديو الخاصة بالفعاليات، وكذلك التقرير النهائي هذا، على الموقع الإلكتروني للحدث.

3 الافتتاح

أشار **السيد ستيفن بيرو، نائب مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، الاتحاد الدولي للاتصالات**، إلى أنه نظراً إلى أن العالم لا يزال يتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد الناجم عن وباء COVID-19، يعمل الاتحاد على حشد الإجراءات حول الدعوة إلى "إعادة البناء بشكل أفضل". وبصفته وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الاتحاد وأصحاب المصلحة لديه ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بضمان استفادة الناس في كل مكان من الإمكانات التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومع النمو الذي حققته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، لا يمكن إنكار أهميتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وهذا هو سبب الأهمية الكبيرة لأحداث مثل هذه المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية والحوار الاقتصادي الإقليمي للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، سلط السيد بيرو الضوء أيضاً على أن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات تقدم خطوات ملموسة نحو تمكين الهيئات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مواصلة الإصلاح التنظيمي نحو تحقيق أسواق رقمية مزدهرة وشاملة، مع موضوع هذا العام: الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها.

كما ذكر السيد بيرو أن الجلسات - حول التنظيم التعاوني وسياسة المنافسة وتنظيمها والتعاون الإقليمي والشراكة والسياسات الاقتصادية والسياسات المتعلقة بالتعريفات - متوافقة إلى حد كبير مع موضوع الندوة GSR-21 حول " التنظيم من أجل التحول الرقمي - تسريع وتيرة التوصيلية الشاملة والنفاذ والاستخدام الشاملَين" وأنها ستقدم مدخلات مهمة للغاية في الجلسات العالمية للاتحاد التي ستعقد في الفترة 21-25 يونيو.

وتابع مؤكداً أنه خلال السنوات الأخيرة، رأينا كيف تطورت أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك كيف تتغير السياسات والأولويات التنظيمية والآثار الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المنطقة العربية.

وذكر السيد بيرو أنه لا تزال هناك إمكانات كبيرة لإحراز تقدم فيما يتعلق باكتمال الأطر التنظيمية في المنطقة العربية مع التقدم في "سلم الأجيال" الذي يعد أبطأ مما هو عليه في معظم المناطق الأخرى. وأضاف أن من المرجح أن تتسارع الوتيرة على مدى السنوات القليلة المقبلة مع الإصلاحات الكبيرة التي يجري تنفيذها في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن وباء كوفيد-19 العالمي لتسريع تنفيذ اللوائح التي تراعي الاستثمار وتركز على المستهلك. ومعظم التحركات في المنطقة جاءت من البلدان التي تتحول من تكنولوجيا الجيل الثاني إلى الجيل الثالث، وبدرجة أقل، من البلدان التي تتحول من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع. وأوضح أن الدول العربية هي المنطقة التي بها أكبر فجوة بين البلد ذي الدرجة الأعلى والبلد ذي الدرجة الأدنى.

واختتم بالقول إنه في محاولة لتوسيع نطاق أدوات المعرفة والرؤى المقدمة لأعضاء الاتحاد ولأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي، كان من دواعي سرور الاتحاد أن يعلن عن إصدار التقرير المواضيعي للاتحاد بشأن "تحليل سياسة المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها في بيئة التطبيقات الرقمية". "ورقة مناقشة للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات".

أكد **سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية - جامعة الدول العربية**، على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال وباء COVID-19 في العامين الماضيين. وذكر كيف أصبحت التكنولوجيا أكثر أهمية من أي وقت مضى لمواجهة وباء COVID-19 أو التعامل معه، وكيف اتخذ الوباء منعطفًا جديداً فيما يتعلق بالاتصالات، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حجر الزاوية في تسهيل كل الأمور. وقد لوحظ التأثير من خلال الاستخدام المتزايد من قبل المؤسسات والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعقب الأشخاص المصابين بالوباء، بالإضافة إلى استخدام الخدمات

الرقمية للحصول على الخدمات المالية والحكومية من خلال الإنترنت مما يدل على أن التكنولوجيا ضرورية وشريك اساسي في إدارة الأزمات حول العالم.

وأوضح سعادة الدكتور كمال أن الحاجة إلى التعامل مع العديد من قضايا وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت ضرورية لتقديم خدمات الاتصالات بأسعار في متناول الجميع في المنطقة العربية. وأشار إلى أن الإطار الصحيح يتطلب الاستدامة والشمولية، بينما أضاف أن وباء COVID-19 أظهر فجوات أكبر بين البلدان وداخل البلدان. كما أكد سعادة الدكتور كمال أن الأمر لا يتعلق فقط باعتماد أطر الإدارة، ولكن يتعلق في الغالب بعدم تنفيذ مثل هذه الأطر والنُهُج بطريقة عادلة. وينبغي تطبيق العمليات التنظيمية بشكل فعال، وذلك للمساعدة في صياغة وحماية البنية التحتية والمعلومات.

وأوضح أن هذا سيمهد الطريق لتوصيل نصف العالم، الذي لا يزال غير موصول، ويمكن أن يكون أداة لضمان المساواة حيث يمكن لجميع المشاركين التمتع بفرص متساوية مع تشجيع استدامة الاستثمار في البنية التحتية للوصول إلى فترة حاسمة. وينبغي إشراك مختلف أصحاب المصلحة، ويجب دعم صانعي القرار لتحديث السياسات والأطر الجديدة لتشجيع الاستثمار والتنافسية في هذا القطاع سريع التطور. وعلى العالم العربي مواكبة الثورة التكنولوجية الجديدة.

كما أشار سعادة الدكتور كمال إلى ضرورة التركيز على التشارك في البيانات واستخدام النظم الإيكولوجية وطنياً وعالمياً لتحقيق أهداف التحول الرقمي. ويحتاج الأمر أيضاً إلى سياسات محددة لاستخدام البيانات مفتوحة المصدر والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي عند اتخاذ القرارات وتعزيز الابتكار وبناء القدرات.

واختتم سعادة الدكتور كمال بالقول، أنه في ضوء الاحتياجات المتزايدة للمواطنين، من المهم تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين والتخطيط بناءً على احتياجاتهم، وذلك عند محاولة تحقيق التحول الرقمي. ويتطلب ذلك مزيداً من التوصيل الرقمي، وبالتالي يتعين على الحكومات إيلاء المزيد من الاهتمام لتأمين المعلومات التي من شأنها أن تسمح للهيئات التنظيمية بتشجيع التطوير لعدد معين من الابتكارات الرقمية مثل الهوية الرقمية وتطوير سياسات مؤسسية أفضل لحماية البيانات الشخصية، مع وجود نظام يتسم بالفعالية والكفاءة لحماية الهوية الشخصية لتقديم الخدمات العامة والتخطيط واتخاذ القرارات وتنويرها.

أشار **سعادة الدكتور زين الدين بلعطار، رئيس الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات (AREGNET) ورئيس مجلس هيئة تنظيم البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE) - الجزائر** إلى أننا نعيش ونشهد عالماً رقمياً سريع التحول، مع زيادة وتيرة تطوير الاتصالات وأنظمة الحوسبة السحابية والتوصيلية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عالم أكثر ذكاءً، أصبح النفاذ إلى شبكات الاتصالات وتقديم خدمات النطاق العريض بطريقة ميسورة أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما مع توافر البيانات الضخمة والبنية التحتية اللازمة للتحولات الرقمية. وأوضح أنه يبرز تحد كبير عند تقديم التطبيقات والخدمات باستخدام النطاق العريض بطريقة ميسورة التكلفة.

وسلط سعادة الدكتور زين الدين الضوء على أهمية سد الفجوة الرقمية بين البلدان العربية وتطوير التكنولوجيا التي أصبحت المصدر الرئيسي للدخل في تلك البلدان. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال مواجهة التحديات، وتسهيل خدمات الاتصالات الشاملة، وتوفير النطاق العريض لجميع المواطنين، وفي الوقت نفسه تشجيع الابتكار العلمي للمضي قدماً في التنمية المستدامة لجميع شعوب المنطقة. وأوضح أن الشبكة العربية تسعى جاهدة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لضمان النفاذ إلى النطاق العريض بطريقة ميسورة التكلفة وآمنة.

وهناك حاجة اليوم في هذا العصر الرقمي لتحديد الأطر السياساتية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أن تكون شاملة وحديثة ومرنة مع الآليات ذات الطبيعة التعاونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر سعادة الدكتور زين الدين أن هذا العصر الرقمي الجديد به العديد من الفرص، إلا أنه ينطوي أيضاً على بعض التحديات مثل تنظيم البيانات الرقمية والهوية الرقمية - لذلك من الضروري طرح عدد معين من الأسئلة خلال الندوة. ما هو مستقبل التنظيم، ومتى سيكون لدينا تكنولوجيا رقمية؟ وماذا عن خصوصية المعلومات الرقمية؟ وماذا عن الشركات التي تحتكر خدمات الحوسبة السحابية؟

وتشهد المنطقة العربية اليوم العديد من الاستراتيجيات والمبادرات وبرامج التحول الرقمي من أجل بناء مجتمع اقتصادي ورقمي قائم على المنصات الرقمية، وبالتالي فإن الأمر متروك لشركات اتصالات تكنولوجيا المعلومات لتحسين عروضها والأمر متروك للهيئات التنظيمية للعمل معاً لإصدار التشريعات التي من شأنها تشجيع الأطراف على الاستثمار لتحقيق التوصيلية الشاملة واستخدام النطاق العريض. كما أشار سعادة الدكتور زين الدين إلى أن الموضوعات التي تمت مناقشتها في المائدة المستديرة كانت مهمة للغاية، حيث تضمنت العديد من القضايا والأسئلة المهمة المتعلقة بتنظيم الاتصالات والتكنولوجيات وخاصة فيما يتعلق بتنظيم البنية التحتية الرقمية والسياسات التنافسية في التطبيقات الرقمي، ودعا على المشاركين إلى إثراء المناقشات والخروج بتوصيات من شأنها تعزيز التعاون الرقمي في المنطقة العربية.

بدأت **السيدة ميرسي وانجاو، رئيسة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات والمدير العام بالإنابة لهيئة الاتصالات في كينيا (CA Kenya)** مداخلتها بالإشادة بالمشاركة في المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية والحوار الاقتصادي الإقليمي

للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لمنطقة الدول العربية، والذي يسعى إلى إثارة النقاش حول القضايا وثيقة الصلة بالمنطقة والأهداف العامة لكل من الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات ومجتمع الاتحاد الدولي للاتصالات بشكل عام.

وأعربت عن سعادتها للاستمرار في الشكل الجديد الذي تم إطلاقه العام الماضي، حيث يعد برنامج الندوة GSR-21 عبارة عن سلسلة من الأحداث الإقليمية والافتراضية المترابطة التي ستزيد من إدماج ومشاركة المجتمع التنظيمي وتعزز المناقشات حول التنظيم الإقليمي والرؤى الاقتصادية والتحديات والحلول المبتكرة في الفترة التي تسبق الجلسات العالمية الأساسية.

وسلطت السيدة وانجاو الضوء على أن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات تواصل تزويد المنظمين في جميع أنحاء العالم بمنصة لتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات. وقالت إن أفضل الممارسات هذه، إذا تم تبنيها على نطاق واسع، يمكن أن تساعد البلدان على انطلاق اقتصاداتها والاستفادة الكاملة من الإمكانات الهائلة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنا جميعاً.

وأشارت إلى أن التحديات التي ووجهت خلال العام الماضي لم تعزز الروابط التي تربطنا فحسب، بل وفرت لنا جميعاً أيضاً لحظة من التأمل. لقد قدمت فرصاً جديدة وشعوراً بحتمية استكشاف نُهُج تنظيمية جديدة وأكثر رشاقة ومرونة لتسريع النمو الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وذكرت السيدة وانجاو أيضاً أن مفتاح تحقيق هذا الطموح ليس مجرد التغطية، بل هو أيضاً القدرة على تحمل التكاليف والمهارات بالإضافة إلى تيسر المحتوى ذي الصلة، مما يجعل موضوع الندوة GSR-21 وثيق الصلة للغاية بالموضوع.

وفي الختام، سلطت الضوء على أن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لا تزال أداة رائعة للهيئات التنظيمية للاستفادة من النُهج المقبولة عالمياً. كما شجعت الهيئات التنظيمية الوطنية والرابطات التنظيمية الإقليمية في منطقة الدول العربية وكذلك المجتمع التنظيمي ككل، على اكتساب الزخم والاستجابة على وجه السرعة للمشاورات الجارية التي من شأنها أن تثري نتائج المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التنظيمية لعام 2021.

صورة فوتوغرافية

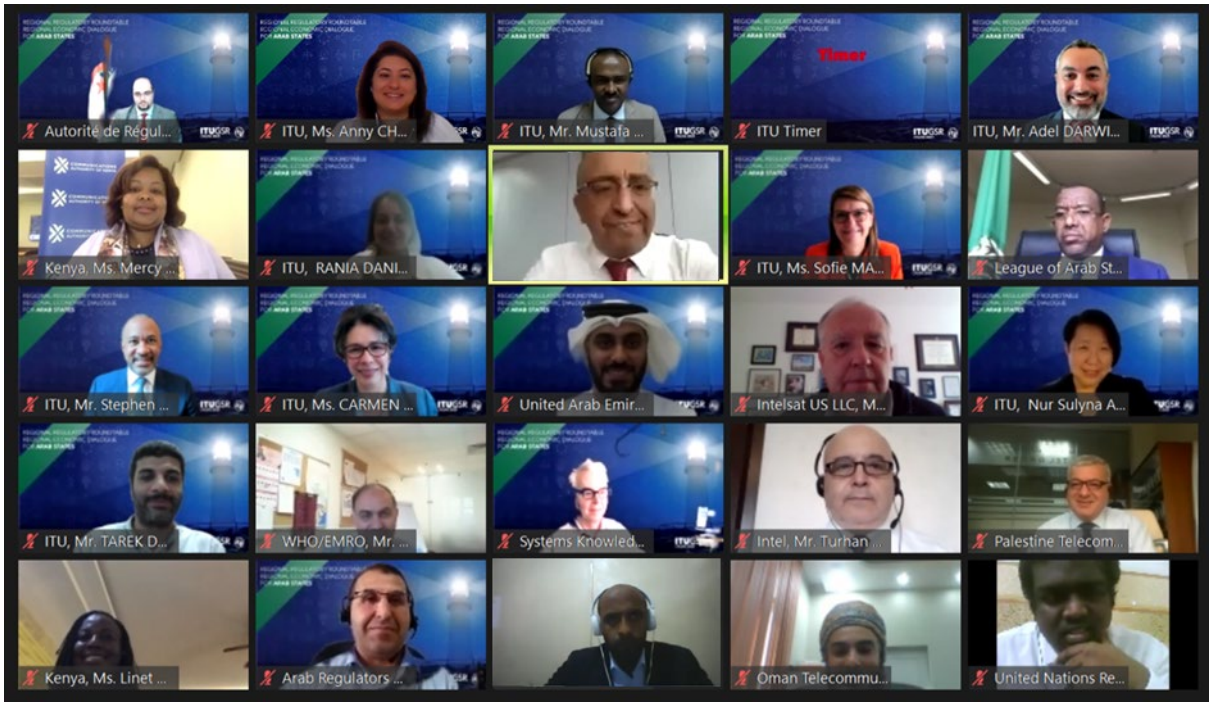

4 جلسات المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية (RRR)

مشاورة بشأن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات (BPG) الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021: الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها

المتحدثون: **السيدة كارمن برادو-فاغنر**، كبيرة مسؤولي سياسات وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات، و**المهندس مصطفى المهدي**، مسؤول برامج بالمكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، حيث عرضا المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات سعياً لالتماس الأفكار والآراء والخبرات بشأن الموضوع الرئيسي للندوة GSR-21 "الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها" والتي تركز هذا العام على ثلاثة موضوعات رئيسية:

- تحفيز آليات تمويل جديدة وفعّالة ومرنة من أجل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها
- وضع نماذج تنظيمية أولية للعالم الرقمي ما بعد وباء COVID
- قيادة تحويلية لإطلاق قدرات التكنولوجيات ونماذج الأعمال الناشئة

ويتاح المزيد من المعلومات حول هذه المبادرة على الصفحة الإلكترونية لمشاورة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات.

الجلسة 1 للمائدة المستديرة: فهم التنظيم التعاوني من أجل تحقيق التوصيلية الشاملة

التركيز: عرض دراسات الحالة الخاصة بالتنظيم التعاوني ومناقشة النهج الوطنية المؤدية إلى الجيل الخامس (G5) من التنظيم

المنسقة: السيدة يوليا لوزانوفا، كبيرة مسؤولي البرامج، سياسة وتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

تحديد السياق: العرض: السيدة صوفي مادنز، رئيسة شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

المتحدثون: السيد أحمد سعيد، المدير التنفيذي، إدارة السياسات الدولية، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات - مصر، و**السيد عبد العزيز طيب**، مدير ورئيس بعثة التنظيم، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات - المغرب، و**السيد معاذ الرميح**، مدير إدارة التعاون الدولي والمفاوضات، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات - المملكة العربية السعودية.

استهلت **السيدة لوزانوفا** الجلسة بتقديم سياق حول مفهوم التنظيم التعاوني، والذي سلطت الضوء على أنه يمثل تغييراً في الطريقة التي تطور بها الحكومات الأطر التنظيمية، والأهم من ذلك، كيفية تنفيذها. وقالت إن الاتحاد الدولي للاتصالات قاد هذا العمل بينما يبني في الوقت نفسه مجتمعاً عالمياً حوله - بواسطة المجتمع التنظيمي ومن أجل المجتمع التنظيمي عبر المناطق.

وقدمت **السيدة مادنز** في عرضها لمحة عامة عن العناصر الرئيسية لنُهج التنظيم التعاوني، مع التركيز على دور مختلف أصحاب المصلحة. وأبرزت أن الجمع بين التعاون والقرارات المستنيرة جنباً إلى جنب مع اعتبارات التأثير الاجتماعي والاقتصادي، تؤدي جميعها إلى تقدم سريع في التحول الرقمي للجميع. وفي هذا السياق، قالت إن دور هيئات التنظيم يتمثل في إنشاء إطار تنظيمي يمكن التنبؤ به وعمليات تشاور تتسم بالشفافية. وبالنظر إلى تطور التنظيم، كان هناك إصلاح وتغيير تنظيمي هائلين في السنوات العشرين الماضية، ومع ذلك، ففي جميع أنحاء العالم، لا تزال هناك أربعة من كل عشرة بلدان في الأجيال الأقل اكتمالاً من التنظيم. والجيل الخامس من التنظيم هو الوجهة المقبلة، حيث سيكون التعاون هو العنصر المحدد للتنظيم الرقمي والتحول الرقمي.

وبتناول النُهج الوطنية للتنظيم التعاوني، ضمت الجلسة متحدثين من مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية.

وعرض **السيد أحمد سعيد** تجربة مصر حول الكيفية التي تتعاون بها هيئة تنظيم الاتصالات مع هيئة التنظيم المالي من أجل نمو الخدمات المالية الرقمية. كما شرح العمل الذي قامت به الهيئة التنظيمية فيما يتعلق بالتنظيم التعاوني مع المرافق التنظيمية الوطنية الأخرى. كما أكد السيد سعيد على الأدوار الاستباقية للهيئات التنظيمية لتشجيع تطوير مجموعة من "المبادرات الرقمية" بما في ذلك الهوية الرقمية والأموال الرقمية والخدمات المالية.

وبين **السيد عبد العزيز طيب** كيف انتقلت اللوائح في المغرب عبر أجيال التنظيم، وأوضح أن التنظيم التعاوني والتشاركي أصبح ضرورة وليس خياراً.

وتحدث **السيد معاذ الرميح** عن كيفية انتقال الهيئة التنظيمية السعودية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الجيل التنظيمي الأول إلى الجيل التنظيمي الرابع وكيف تم تطوير الأدوات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات الماضية. وشدد أيضاً على أنه ينبغي للهيئات التنظيمية أن تكون منفتحة أيضاً على الابتكار والنظر في التنظيم التجريبي والنهج التنظيمية المبتكرة مثل بيئات التجارب التنظيمية مع الاستماع إلى مقترحات ومدخلات أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك المجتمع المدني والمواطنين.

وشدد المتحدثون أيضاً على أهمية تحليل الأثر التنظيمي، الذي قدموه، وأنه ينبغي أن يستند إلى البيانات والأدلة بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة. وأوضحوا أن هذا سيعزز الشفافية في اتخاذ القرار من خلال التعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات. كما أشير إلى أنه يمكن تعزيز المشاركة من خلال إنشاء اللجان والالتماس المنتظم لآراء الصناعة بشأن القضايا التقنية والاقتصادية والتنظيمية.

واتفق المتحدثون أيضاً على ضرورة تعزيز الهيئات التنظيمية للقدرات التنظيمية لمتابعة اتجاهات الأسواق وتطوراتها والتركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أبرز المتحدثون الحاجة إلى إرساء ثقافة الابتكار، والتجربة، وتشجيع تبادل الخبرات من أجل تنظيم أفضل. واتفق المتحدثون على أن التعاون وتبادل المعلومات والخبرات يسمح للهيئات التنظيمية بالنفاذ إلى المعلومات المتناظرة. واختتموا بتسليط الضوء على أن الابتكار والتعاون يسيران جنباً إلى جنب في المسيرة نحو تنظيم أفضل وتنظيم أكثر تعاوناً.

الجلسة 2 للمائدة المستديرة: سياسة وتنظيم المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة التطبيقات الرقمية في المنطقة العربية

التركيز: نتائج التقرير المواضيعي للاتحاد بشأن سياسة المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها وتحليلها في بيئة التطبيقات الرقمية في المنطقة العربية

المنسق: السيد كريم عبد الغني، منسق برامج، المكتب الإقليمي التابع للاتحاد لمنطقة الدول العربية

المتحدثون: السيد حبيب عبد السلام، عضو دائم في مجلس إدارة الهيئة الوطنية للاتصالات (INTT) - تونس، و**الدكتورة ريهام الميت**، خبيرة اتصالات، جامعة الدول العربية (LAS)، و**المهندس عبد الرحمن المرزوقي**، ممثل مجلس التعاون الخليجي، و**السيد بوكار ألفا با**، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجلس اتصالات جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (SAMENA)، و**السيدة غايا بنتيرياني**، مديرة السياسات والتنظيم، رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA)، و**الدكتور شفيق شايع**، مدير الاتصالات الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط، مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت (RIPE NCC)، و**السيد جوهان كيتلار**، مدير السياسة العامة، ورئيس التوصيلية والنفاذ لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، Facebook.

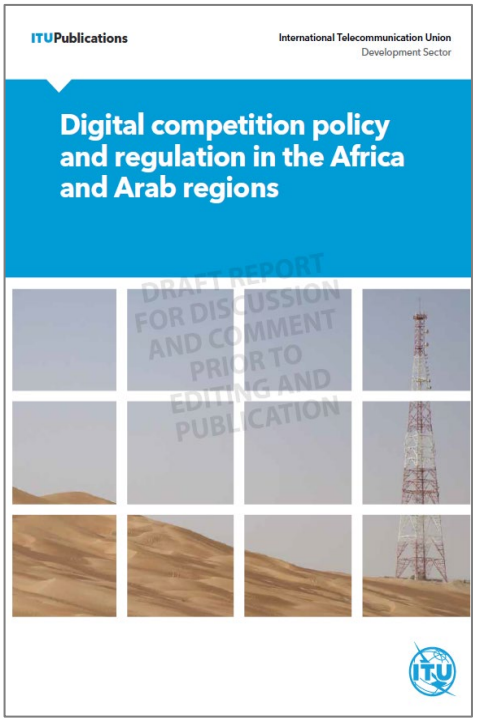

عرض **السيد سيمون مولوي** النتائج الرئيسية لمنشور الاتحاد الجديد: سياسة المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها وتحليلها في المنطقتين العربية والإفريقية، وسلط الضوء على التطورات العالمية الرئيسية الأخيرة فيما يتعلق بموردي الخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT)/ الخدمات الإلكترونية الأكثر صلة بالبلدان العربية. كما عرض حالات سابقة يمكن استخدامها كأمثلة على النُهج، وكذلك كآثار في المنطقة العربية الناجمة عن تأثيرات وباء COVID-19 فيما يتعلق بالمنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وبالتالي فيما يتعلق بقانون وسياسة المنافسة).

وسلط السيد مولوي الضوء على القضايا المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على التحول الرقمي والانتقال من النُهج التنظيمية التقليدية والتحول الرقمي بالإضافة إلى المنصات والخدمات المتاحة بحرية على الإنترنت (OTT) والخصائص والتحديات بما في ذلك القضايا الضريبية والطريق التنظيمي المقبل. علاوة على ذلك، سلط الضوء أيضاً على العوامل الرئيسية التي تدفع الحاجة إلى نُهج تنظيمية جديدة وهي التكنولوجيات الجديدة والمنصات الرقمية ووباء COVID-19.

واختتم السيد مولوي عرضه بقائمة مرجعية بالقضايا التنظيمية الناشئة والتوصيات.

وعرض **السيد حبيب عبد السلام** منظور القطاع العام والأطر القانونية في البلدان العربية المتعلقة بفرض مبدأ الحياد التكنولوجي على المشغلين، وتساءل عما إذا كانت الدول العربية قد اتخذت تدابير محددة للحد من الآثار السلبية لمشغلي تطبيقات الخدمات OTT على إيرادات شركات الاتصالات الوطنية. وذكر السيد عبد السلام أنه لا يوجد إطار تنظيمي محدد للكفاءة والتنظيم في بيئة السوق مع وجود الخدمات OTT. وشدد على أهمية مبدأ الحياد، حيث لا يمكن لأي هيئة تنظيمية، في الظروف الحالية، تنظيم أنشطة الخدمات OTT. وأوصى بضرورة قيام الهيئات التنظيمية وسلطات المنافسة بتقييم التغييرات التي تحدث في السوق وسلط الضوء على التدابير التي يتعين اتخاذها لمراجعة استراتيجية المنافسة والهدف هنا هو ضمان التوفيق بين أوضاع الجهات الفاعلة واحتياجات المستهلكين. ويتعين أن تولي الهيئات التنظيمية الوطنية اهتماماً أكبر للضرر الذي يلحق بالمشغلين الوطنيين والتوصل إلى استراتيجية مناسبة للتحول الرقمي.

واختتم السيد حبيب عبد السلام مداخلته بالتأكيد على أن مشغلي الخدمات OTT يمثلون أيضاً فرصة لتطوير السوق. وهذه فرصة للمشغلين الوطنيين ونحتاج إلى تحديد كيف يمكننا توفير نموذج يستفيد منه مشغلي الخدمات OTT والمشغلين الوطنيين، حيث سيكون الهدف هو ضمان أن يكون لدى كلا الطرفين بيئة منافسة عادلة.

وسلط **المهندس عبد الرحمن المرزوقي** الضوء على أن وباء COVID-19، يسمح للأشياء الغريبة التي كانت مقيدة قبل وباء COVID لتتمكن من توسيع خدماتها بحرية في دول مجلس التعاون الخليجي وستظل تطبيقات الخدمات OTT طرفاً فاعلاً ثابتاً في السوق وبالتأكيد يمكن أن يكون هذا تحولاً إلى سياسة أكثر انفتاحا. كما ألقى المهندس عبد الرحمن المرزوقي الضوء على الإجراءات المتزايدة المتخذة من قبل الهيئة التنظيمية. ويتعين على مشغلي الاتصالات على وجه التحديد معالجة حالة الاستخدام المتزايد الذي يفرضه وباء COVID-19.

وأبرزت **الدكتورة ريهام الميت** كيف يمكن للهيئات التنظيمية الوطنية التقليدية أن تتعاون لتعزيز التقدم في مجموعة من المجالات الحاسمة المتعلقة بمهمتها الأساسية بما في ذلك: الهوية الرقمية، والأموال الرقمية والخدمات المالية، وتطوير مؤسسات حكومية أفضل لحماية البيانات الشخصية. وسلطت الدكتورة الميت الضوء على المبادرات التي أطلقتها جامعة الدول العربية بما في ذلك استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية لتعزيز استخدام التكنولوجيات الرقمية وكذلك الفريق المخصص المعني بالذكاء الاصطناعي.

وسلط **السيد بوكار ألفا با** الضوء على المجالات الرئيسية التي تتطلب اهتمام واضعي السياسات والهيئات التنظيمية لضمان حصول القطاع على حوافز كافية للقطاع الخاص (ولا سيما مشغلي الشبكات) لمواصلة تكريس الموارد لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في النفاذ الرقمي الشامل. وأكد السيد بوكار على ضرورة تركيز واضعي السياسات والهيئات التنظيمية على الأطر التنظيمية التي تحتاج إلى تعديل لتحفيز الاستثمار والحفاظ على مستوى مناسب من المنافسة. واختتم مداخلته بدعوة المشاركين في الاجتماع إلى النظر في دراسة حديثة للاتحاد، وصفت تأثير السياسات واللوائح والمؤسسات على أداء قطاع

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تسلط الضوء على الإطار المؤسسي التنظيمي الذي يتألف من الهيئات التنظيمية والولاية التنظيمية والأطر التنظيمية ونموذج المنافسة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة إيجابية كبيرة في الاستثمارات في الاتصالات.

وقدمت **السيدة غايا بنتيرياني** موقف رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة فيما يتعلق بالتنظيم المسبق للمنصات الرقمية وسلطت الضوء على كيفية تهيئة أرضية متكافئة تحمي مصالح مشغلي التكنولوجيا وتعزز بيئة منافسة عادلة.

سلط **الدكتور شفيق شايع** الضوء على الإجراءات الإدارية التي تؤثر على التوصيل بالإنترنت والنفاذ إلى الخدمات الرقمية بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزته المنطقة على مدار العامين الماضيين، حيث تلقي الهيئات التنظيمية نظرة فاحصة على قيمة النُهج التعاونية والتكيفية للسياسات والمداولات. بالإضافة إلى ذلك، ألقى الدكتور شايع الضوء على دور صناعة الإنترنت الإقليمية في دعم تطوير البنية التحتية في المنطقة العربية.

وأعرب **السيد يوهان كيتلار** عن آرائه حول تنظيم المنصات/الخدمات OTT مقابل الأطراف الفاعلة الأكثر تقليدية، مثل الأطراف الفاعلة في صناعة الاتصالات. وسلط السيد كيتلار الضوء على الحاجة إلى التعاون الوثيق بين موردي الخدمات OTT ومشغلي شركات الاتصالات والهيئة التنظيمية وأهمية المشاركة والتحاور فيما بينهم.

وشدد المتحدثون أيضاً على الحاجة إلى تعزيز التعاون والشمولية من خلال اللوائح الملائمة والقابلة للتكيف. وشددوا على ضرورة قيام القادة الإقليميين بالاعتماد على الاستراتيجيات والنهج الوطنية للمجالات الرئيسية، وحماية البيانات، والأمن السيبراني، وإعادة النظر في الاستراتيجيات الأولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5 جلسات الحوار الاقتصادي الإقليمي (RED)

الجلسة 1 للحوار الاقتصادي الإقليمي: أوجه التقدم في الاستراتيجيات التنظيمية والاقتصادية والتمويلية في العصر الرقمي - الممارسات في الدول العربية

التركيز: السياسات واللوائح والنهج الاقتصادية واستراتيجيات التمويل في العصر الرقمي - الممارسات في الدول العربية

نُظمت الجلسة بالتنسيق مع المسألة 4/1 التابعة للجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات

المنسقة: السيدة كارمن برادو-فاغنر، مسؤولة كبيرة، سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها، شعبة التنظيم وبيئة الأسواق، مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات.

المتحدثون: السيد يوسف سولي، رئيس إدارة مشاريع التنمية والاتصالات، ANRTC، جزر القمر ، و**السيدة كريمة محمودي**، المديرة المركزية لأسواق الاتصالات الإلكترونية، المرصد، المؤسسة الوطنية للاتصالات (INTT)، تونس، و**السيد أرسيني بلوسكي**، المقرر المعني بالمسألة 4/1، الاتحاد الروسي، و**السيد جورجي مارتينز**، مجموعة Axon Partners ، نائب المقرر المعني بالمسألة 4/1 التابعة للجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات، و**السيد راؤول كاتز**، مدير أبحاث استراتيجية الأعمال (معهد كولومبيا للاتصالات والمعلومات)، و**السيد بيدرو سيكاس**، شركة Incyte Consulting، خبير بالاتحاد الدولي للاتصالات.

قدم **السيد راؤول كاتز** عرضاً عن صناعة الاتصالات في عالم ما بعد وباء COVID-19. وأوضح التحديات التي نواجهها في سياق وباء COVID-19 وكيف أثرت هذه الأزمة سلباً على الاستثمار في الاتصالات في البلدان النامية. وتُظهر النمذجة الاقتصادية القياسية لتأثير النطاق العريض والرقمنة أثناء الوباء كيف تأثرت الاستثمارات في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسلب في العديد من المناطق مع انخفاض الاستثمارات بنسبة 3,4% خلال عام 2020 في الدول العربية.

نصيب الفرد في الاستثمارات في مجال الاتصالات (بالدولار الأمريكي)

	2019	2020	الفارق
العالم	$ 50,86	$ 50,77	-0,2%
إفريقيا	$ 9,81	$ 9,12	-7,0%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	$ 45,16	$ 41,99	-7,0%
آسيا والمحيط الهادئ	$ 30,08	$29,22	-2,9%
الدول العربية	$ 42,54	$ 41,09	-3,4%
كومنولث الدول المستقلة	$ 31,93	$ 33,04	3,5%
أوروبا	$ 99,92	$ 101,77	1,9%
أمريكا الشمالية	$ 291,50	$ 305,28	4,7%

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (2021). التأثير الاقتصادي للنطاق العريض والرقمنة أثناء وباء COVID-19 - النمذجة الاقتصادية القياسية

وفي هذا السياق، هناك خمس نقاط رئيسية مهمة للغاية تجب مراعاتها: 1) من الأهمية بمكان استكشاف نماذج أعمال وطرق تمويل جديدة لمعالجة الفجوة الرقمية في سياق الوباء؛ و2) لا يمكن لصناديق الخدمة الشاملة أن تعالج بمفردها الفجوة الرقمية؛ و3) لا يوجد نموذج واحد يمكن الاعتماد عليه؛ يجب معالجة حل المشكلة من خلال مجموعة من نماذج الأعمال وحوافز الاستثمار؛ و4) كان هناك جزء كبير من نماذج الأعمال المحتملة قبل انتشار الوباء - ويظل التحدي يتمثل في كيفية توسيع نطاقها؛ وأخيراً، 5) يتطلب تنفيذ هذه النماذج شراكة بين العديد من أصحاب المصلحة الذين، بحكم التعريف، قد لا يشتركون في نفس المصالح، مما يزيد من احتمالية حدوث ما يسمى "بإخفاقات التنسيق".

وعرض **السيد أرسيني بلوسكي** التقرير النهائي وأعمال المسألة 4/1 التابعة للجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات بشأن السياسات الاقتصادية وطرائق تحديد تكاليف الخدمات المتعلقة بالشبكات الوطنية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوضح أنه خلال فترة الدراسة 2014-2017، ركزت فريق المقرر المعني بالمسألة 4/1 على موضوعات مختلفة مثل 1) طرق الترسيم الجديدة للخدمات المقدمة عبر شبكات الجيل التالي (NGN)، و2) نماذج التشارك في البنى التحتية بما في ذلك من خلال شروط يتم التفاوض عليها تجارياً، و3) تطور أسعار المستهلك وتأثيره على استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار والاستثمار وإيرادات المشغلين، و4) طرق تحديد تكلفة التراخيص لتشغيل الشبكات و/أو توفير خدمات الاتصالات والمحاسبة التنظيمية في بيئة شبكات الجيل التالي، و5) الاتجاهات في تطوير مشغلي الشبكات الافتراضية المتنقلة (MVNO) وإطارهم التنظيمي.

وأوضح أنه تم النظر أيضاً في عدة حالات قطرية، مع التركيز بشكل خاص على عروض البيع بالجملة المتعلقة بشبكات النطاق العريض الحديثة؛ وبشأن منهجية ومعايير تحديد القوة السوقية الكبيرة (SMO)؛ والخبرة في استخدام نماذج التكلفة المختلفة لتحديد تعريفات البيع بالجملة وكذلك بشأن تنظيم التوصيل البيني؛ وأخيراً بشأن مبادرات التشارك في البنى التحتية والتنظيم. وسيكون هذا التقرير متاحاً في القريب العاجل في إطار أنشطة لجنتي دراسات قطاع تنمية الاتصالات.

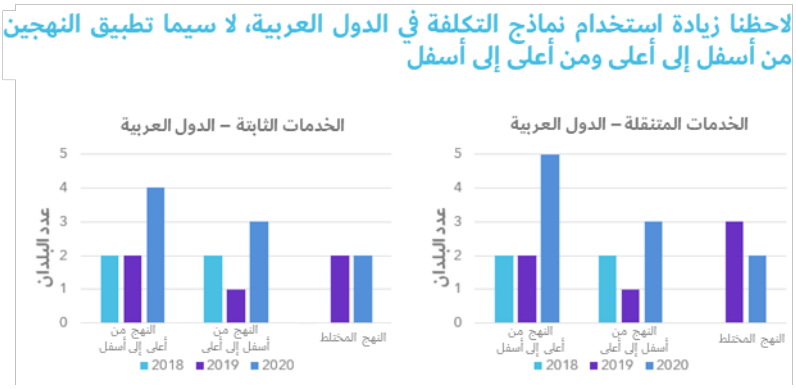

قدم **السيد جورجي مارتينز** لمحة عامة عن نتائج عمل المسألة 4/1 التابعة للجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات في الفترة 2018-2021 فيما يتعلق بنمذجة تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشدد على الكيفية التي يُتوقع أن تكون بها هذه النتائج مفيدة للدول الأعضاء ليس فقط في تحديد تعريفات الخدمات الرقمية، ولكن أيضاً لقياس واتخاذ قرارات مستنيرة لسد الفجوة الرقمية. كما أفاد أنه بناءً على البيانات المأخوذة من استقصاء الاتحاد بشأن سياسات التعريفات من نافذة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTEye)[1]، فقد لاحظنا زيادة استخدام نماذج التكلفة في الدول العربية، لا سيما تطبيق النهجين من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل في الخدمات الثابتة والمتنقلة. وعند شرحه لنمذجة التكاليف، قال "الأمر لا يتعلق فقط بتنفيذ النماذج؛ فهناك أيضاً عدد من العمليات المختلفة التي تشكل جزءاً من ذلك، مثل السياسات وتنظيم التعريفات، كما أن مشغلي الشبكات لديهم الكثير ليقولوه في هذا الشأن. لهذا السبب، من الضروري النظر في كيفية إشراكهم، وكيفية توفير مشاركة أفضل مع المشغلين وهذا يجعل الأمور أكثر إثارة للاهتمام ومثمرة لجميع أصحاب المصلحة". وأخيراً، تم التأكيد على أن الهدف الرئيسي لمعظم الهيئات التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو تعزيز النزاهة وعدم التمييز مع الحفاظ على المنافسة السليمة بين موردي الشبكات.

[1] نافذة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات: https://www.itu.int/net4/ITU-D/icteye#/

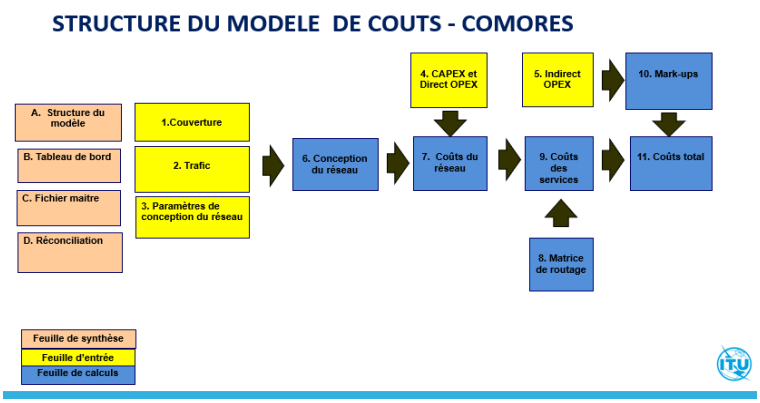

عرض **السيد يوسف سولي** تجربة جزر القمر في نمذجة شبكات الاتصالات الإلكترونية. وقد تم تنفيذ هذا المشروع كمساعدة مباشرة من قطاع التنمية في الاتحاد. وأوضح أن هذا المشروع نُفذ في سياق فتح السوق للمنافسة في عام 2016، حيث لم يكن لدى الهيئة ANRTIC نموذج تقدير للتكلفة لمراقبة أسعار خدمات الاتصالات الخاصة بالمشغل. وعرض بإيجاز هيكل نموذج التكلفة، وافتراضات التكلفة، ومنهجية حساب التكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) المطبقة، وأخيراً النتائج التي تم الحصول عليها بشأن تعريفات البيع بالجملة. تم عرض مثال على مسار متدرج يوضح تطور أسعار تعريفة الخدمات المتنقلة في الفترة من 2020 إلى 2024. ويتوقع في المستقبل إدخال موردي خدمات الإنترنت ومشغلي الشبكات الافتراضية المتنقلة (حيث إن تصاريحها قيد المعالجة)، وبهذا المعنى، ينبغي أن يخضع نموذج التكلفة لتعديلات لمراعاة موردي الخدمات الجدد هؤلاء.

أكمل **السيد بيدرو سيكاس** عرض السيد سولي، حيث أبلغ عن التحديات مثل توافر المعلومات، وهيكل السوق، واستخدام الافتراضات من حيث البيانات المحددة مثل الحركة في البلديات بسبب عدم تناسق البيانات من مشغلي الشبكات. وقال السيد سيكاس "كانت نتائج النموذج جيدة من حيث ما يمكن أن يكون مفيداً للهيئة ANRTIC في تحديد أسعار إنهاء منخفضة للمكالمات الصوتية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا هو الاتجاه العام في العالم. لقد أصبحت الاتصالات الصوتية أقل أهمية من حيث التكلفة، لأن البيانات تنمو بسرعة، وبهذا المعنى، يتم تخصيص معظم التكلفة لتوفير خدمات البيانات". وأوضح أيضاً كيف يمكن من خلال نموذج التكلفة هذا أن تحسب الهيئة ANRTIC بالتفصيل تكلفة الخدمات المجمعة لتقييم ما إذا كان المشغلون يمارسون أسعاراً باهظة في الواقع لأنه إذا كان العملاء لا يستخدمون الحزمة الإجمالية أو حزم الخدمات، فقد يدفعون سعراً أعلى بكثير.

وأوضحت **السيدة كريمة محمودي** التغييرات في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس. وتعد الاتصالات أحد أكثر القطاعات ديناميكية اليوم والتي تتطلب تغييراً تنظيمياً سريعاً لمواكبة نمو المجال الرقمي بسرعة، خاصة في فترات الأزمات كما حدث مع وباء COVID-19. ففي تونس، بدأ تنظيم قطاع الاتصالات في عام 2001 بإنشاء الهيئة التنظيمية الوطنية INTT، التي أدارت المنافسة في مختلف القطاعات، الصوت، والبيانات الثابتة والمتنقلة مع دخول العديد من الجهات الفاعلة إلى السوق. وقالت: "هناك أسعار ثابتة للمنافسة. ولقد قمنا بالتكيف مع سياق السوق وانتقلنا إلى التنظيم اللاحق وتم تكليف هيئة الاتصالات الوطنية بإجراء دراسات تحليلية لسوق للاتصالات لإجراء التغييرات اللازمة لضمان المنافسة العادلة للوصول إلى مستوى البيع بالجملة والتجزئة ". واختتمت بالقول بأنهم ركزوا على قانون تنظيمي رقمي جديد يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي في تونس وكذلك الاندماج في النظام العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالشمول المالي، والنفاذ إلى البنية التحتية، وإدارة الإنترنت، وحقوق المستهلك، والحقوق الرقمية والحرية، وخاصة حماية البيانات الشخصية والمنصات والشمول الرقمي.

الجلسة 2 للحوار الاقتصادي الإقليمي: السياسات واللوائح والنهج الاقتصادية للتحول الرقمي في الدول العربية

التركيز: الأدوات السياساتية والتنظيمية للتحول الرقمي

المنسقة: السيدة سولينا عبد الله، الرئيسة بالنيابة، إدارة مركز المعارف الرقمية، مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

المتحدثون: السيد عبد الله عبد العزيز محمد، المدير العام للهيئة الوطنية للاتصالات (NCA)، الصومال، و**السيد عمار محمد حمادي**، مدير عام مركز المعلومات الوطني، السودان، و**السيد داني وازن**، أخصائي التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المركز الإقليمي التابع للمكتب الإقليمي للدول العربية (RBAS) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و**الدكتور بدر ن. السويدان**، نائب الرئيس وكبير المسؤولين التقنيين، عربسات، و**السيدة خلود الدرغام**، المدير العام لمجلس شركة فايبر كونكت (Fiber Connect) بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

عرض **الدكتور ديفيد روجرسون** السياسات واللوائح والنهج الاقتصادية للتحول الرقمي مع التركيز على الدول العربية. وخلال العرض الذي قدمه، سلط الدكتور روجرسون الضوء على أن المنصات الرقمية أساسية للتحول التنظيمي، وأن الجيل الخامس والتنظيم الرقمي والعديد من الأدوات التي استخدمناها في الماضي، مثل تحليل السوق، ونمذجة التوصيل البيني، وتسعير النفاذ، يجب أن تتغير لمراعاة الاضطراب الذي ستحدثه تلك المنصات الرقمية.

وطرح الدكتور ديفيد النقاط التالية بإيجاز:

- التقارب وتجميع الخدمات وكيف جعل من الصعب للغاية رسم حدود للأسواق.
- التوصيل البيني ونمذجة التكاليف
- النفاذ إلى البنية التحتية
- فرض الضرائب

واختتم عرضه بتسليط الضوء على تلك النُهج الجديدة للتنظيم المطلوبة الآن، وكيف يمكن تغيير التنظيم التقليدي من خلال عملية التحول الرقمي، وما هو مطلوب لوجود هيئات تنظيمية رقمية فعالة بالإضافة إلى تتبع التقدم نحو التنظيم الرقمي في جميع أنحاء المنطقة. وأكد الدكتور ديفيد أن النفاذ إلى البنية التحتية أصبح أكثر أهمية وأن التحول الرقمي قد غير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قدم **السيد عبد الله عبد العزيز محمد** نظرة عامة سريعة على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك النمو الهائل الملحوظ في قطاع الاتصالات والخدمات المالية المتنقلة في الصومال بالإضافة إلى إنشاء هيئة تنظيمية جديدة للاتصالات وتطوير سياسات واستراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم من الاتحاد الدولي للاتصالات. وأكد السيد عبد الله على تعزيز التوصيلية، حيث تعد التوصيلية أول وأهم أدوات التحول الرقمي على أن تؤخذ في الاعتبار البنية التحتية في البيئة الأكبر لتحقيق التوصيلية. وسلط السيد عبد الله الضوء على دور الهيئة التنظيمية في توفير إطار عمل مرخص يشجع على الابتكار والمنافسة.

وسلط **السيد عمار محمد حمادي** الضوء على التطور الأخير في هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان من خلال إنشاء وزارة جديدة للاتصالات والتحول الرقمي وأشار إلى أن هذا يشير إلى تركيز السودان على التحول الرقمي. وسلط السيد عمار الضوء على خطط مركز المعلومات الوطني للعب دور محوري في تحول البلاد والجهود المستمرة لوضع استراتيجية للتحول الرقمي بدعم من الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

وسلط **الدكتور بدر ن. السويدان** الضوء على جوانب الصناعة والاقتصاد المتعلقة بالسواتل، وخاصة في المنطقة العربية. كما أوضح الدكتور بدر الدور الذي قامت به عربسات خلال الوباء وخاصة الصناعة الساتلية وتوفير التوصيلية والنفاذ خاصة لقطاع التعليم في المنطقة العربية.

وسلطت **السيدة خلود الدرغام** الضوء على رسالة شركة Fiber Connect التي تركز على أهمية البنية التحتية لسد الفجوة الرقمية. كما سلطت السيدة خلود الضوء على الحاجة إلى الأهداف والرؤى التي ينبغي أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق حسب قدرات البلد. كما شددت على أهمية توافر الأموال والبنية التحتية والتقدم وكذلك مدى اكتمال اللوائح وسياساتها المتفردة.

سلط **السيد داني وازن** الضوء على أن التحول الرقمي هو مجال رئيسي يعمل عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيستلزم تغييراً مبتكراً في السياسات، خاصة السياسات واللوائح ا والنهج الاقتصادية المبتكرة للتحول الرقمي وكذلك المهارات الرقمية وتنمية المهارات الرقمية. وفي هذا الصدد، أبلغ السيد داني الاجتماع عن منصة الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشتركة التي تم إطلاقها والتي ستقيم سوق العمل في البلاد، وأعلى طلب على الوظائف، وما هو المستوى المطلوب من المهارات والمهارات الرقمية والمهارات المجتمعية.

وأبرز المتحدثون وشددوا على ما يلي:

- يجب تغيير الأدوات التنظيمية لمراعاة الاضطراب الناجم عن المنصات الرقمية والنُهج الجديدة المطلوبة
- الحاجة إلى سياسة عاجلة
- ريادة الأعمال في مجال المهارات الرقمية
- الإجماع على أنه من أجل الحصول على أفضل اللوائح يجب وجود رؤية جيدة
- سياسة جذابة لمهمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- النفاذ إلى البنية التحتية واعتماد نهج اقتصادي جديد مثل اعتماد الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الاقتصاد وكذلك اعتماد الحكومة والقطاع الخاص للحوسبة السحابية
- نقص التمويل في مجال البحث والتطوير يعيق التطور التكنولوجي في المنطقة. وهو ما ينعكس على عملية التحول الرقمي
- استراتيجية تنظيمية شاملة وجامعة وتطلعية
- نهج متوازن وعابر للقطاعات ويتم اعتماده لتوجيه عملية التحول الرقمي في البلدان وكذلك داخل المناطق.

6 الاختتام – الملخص والاستنتاجات

بدأ **السيد عادل درويش**، مدير المكتب الإقليمي للاتحاد لمنطقة الدول العربية، مداخلته بالقول إن المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 للاتحاد (RRR-ARB21) والحوار الاقتصادي الإقليمي (RED-ARB21) للدول العربية من الأحداث الرئيسية في المنطقة العربية، والتي تركز بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من خلال نظرة عامة موجزة ، عُقدت في اليوم الأول المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات للمنطقة العربية، تلتها جلستان مهمتان - الأولى حول فهم التنظيم التعاوني من أجل تحقيق التوصيلية الشاملة "الجيل الخامس من التنظيم"، والتي قدمت تجارب قادمة من بلدان مختلفة في المنطقة، حول مختلف الشركاء والعمل التعاوني، والجلسة الثانية حول سياسة وتنظيم المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة التطبيقات الرقمية في المنطقة العربية، والتي سلطت الضوء على القضايا والنهج التنظيمية التقليدية وآثار التحول الرقمي، والمعايير الإقليمية، والمنصات الرقمية والخدمات OTT والقضايا الضريبية والطريق التنظيمي للمضي قدماً مع بعض التوصيات.

وفي اليوم الثاني كان الحوار الاقتصادي الإقليمي للمنطقة العربية (RED-ARB21)، وهو حدث أعيد إطلاقه العام الماضي وكان مهماً في سياق المنطقة. ويلقي الحوار RED-ARB21 الضوء على الجوانب والنماذج الاقتصادية والمالية للنظام الإيكولوجي الرقمي الناشئ، مما يوفر عدة أشياء من بينها منصة لمواجهة التحديات والفرص الناشئة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى ذلك، تطرق الحوار RED-ARB21 إلى التطورات في استراتيجيات حساب التكلفة والتسعير التنظيميين في العصر الرقمي - الممارسات في الدول العربية مع بعض القصص المؤثرة من أقل البلدان نمواً بالإضافة إلى السياسات واللوائح والنهج الاقتصادية للتحول الرقمي في الدول العربية.